

تقرير
حوكمة
الشركة
٢٠١٩

ملتزمون
ببناء قطر



QATARI INVESTORS GROUP
مجموعة المستثمرين القطريين

يحدد تقرير حوكمة الشركة في مجموعة المستثمرين القطريين التزام الشركة بالحوكمة السليمة للشركات ويبين ما تم تحقيقه خلال العام.

تقرير التأكيد المستقل الي السادة مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) بخصوص التزام المجموعة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة المتضمنة نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي والصادر عن مجلس ادارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب قرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الي السادة المساهمين المحترمين، مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) الدوحة - دولة قطر

الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان أي شيء قد استعري انتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة بالامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، المتضمنة النظام بشكل عام، لم يتم إعدادها من جميع النواحي المادية، وفقاً لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للمال والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك « النظام»

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وتكون أقل من تلك المتعلقة بالتزام التأكيد المعقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في التزام تأكيد محدود أقل بكثير من مستوى التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه لو تم تنفيذ ارتباط تأكيد معقول. لم نقم بتنفيذ إجراءات إضافية، والتي كان من الممكن إجراؤها لو كان هذا ضماناً معقولاً لتأكيد مهم.

تنطوي مشاركة التأكيد المحدود على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، سواء كان ذلك بسبب الاحتمال أو الخطأ والرد على المخاطر المقدره حسب الضرورة في هذه الظروف. إن مهمة التأكيد المحدود أقل بكثير من نطاق مهمة التأكيد المعقول فيما يتعلق بكل من إجراءات تقييم المخاطر، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تتم للاستجابة للمخاطر المقدره.

وفقاً لذلك، لا نعبر عن رأي معقول حول ما إذا كان بيان مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، التي اتخذت ككل، بإعدادها، في جميع النواحي المادية، وفقاً لـ « قانون والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استندت الإجراءات التي قمنا بها إلى تقديرنا المهني وتضمنت استفسارات وملاحظة العمليات المنفذة وفحص المستندات وتقييم مدى ملاءمة سياسات الإبلاغ للشركة والموافقة على السجلات الأساسية.

نظراً لظروف المهمة، في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه قمنا:

– بالاستفسار من الإدارة للحصول على فهم للعمليات المتبعة لتحديد متطلبات قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام «المتطلبات»؛ الإجراءات التي

وفقاً لمتطلبات المادة رقم (٢٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ . قمنا بتنفيذ تأكيد محدود للمهمة حول تقييم التزام مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) المشار إليها « الشركة» بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ومن ضمنها نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة بالسوق الرئيسي «النظام» كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ المنوه عنه في تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة (تقرير حوكمة الشركات)، باستثناء الأحكام المدرجة تحت قسم الأمور الأخرى في هذا التقرير.

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

ان مجلس إدارة الشركة مسؤول عن إعداد تقرير الحوكمة للشركات والذي يفي على الأقل بمتطلبات المادة (٤) من النظام.

كما أن مجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن التأكيد على التزام الشركة بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ونظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسي الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية وفقاً للقرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ واعاد تقرير عن الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، متضمنة النظام»، كما هو موضح في الأقسام من (١) الي (١١) و (١٣) من تقرير حوكمة الشركات.

مسؤوليات ممارس التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج تأكيد محدود بشأن ما إذا كان قد ورد الي علمنا ما يدعونا الي الاعتماد بأن «تقرير حوكمة مجلس الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام» المقدم في الأقسام من (١) الي (١١) و (١٣) من تقرير حوكمة الشركات تُعرض بعدالة، في جميع النواحي المادية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على أساس إجراءات التأكيد.

التقرير عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك « النظام»

لقد قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للالتزامات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) التأكيد على المهمة بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي «(AASB)». يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا لـ

اتخذتها الإدارة للامتثال لهذه المتطلبات والمنهجية التي اعتمدها الإدارة لتقييم الامتثال لهذه المتطلبات. وشمل ذلك تحليل العمليات والضوابط الرئيسية للإبلاغ عن الامتثال للمتطلبات؛

– اخذنا بعين الاعتبار الإفصاحات بمقارنة محتويات تقرير حوكمة الشركات بمتطلبات المادة ٤ من القانون؛

– مطابقة المحتويات ذات الصلة من تقرير حوكمة الشركات إلى السجلات الأساسية التي تحتفظ بها إدارة الشؤون القانونية والامتثال للشركة.

– أجرينا اختبارات موضوعية محدودة على أساس انتقائي، عند الضرورة، لتقييم الامتثال للمتطلبات، والأدلة الملحوظة التي جمعتها إدارة الشركة وتقييم ما إذا كان قد تم الكشف عن انتهاكات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، في جميع النواحي المادية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدودة الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات التي تتبناها الإدارة للامتثال للمتطلبات. لذلك، لا نقدم أي تأكيد بشأن ما إذا كانت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة تعمل بفعالية لتحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام.

استقلالنا ومراقبة الجودة:

في القيام بعملنا، لقد التزامنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى المطلوبة وفقاً لمتطلبات أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ا وتحفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

القيود الضمنية

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الافراد الذين يطبقون الإجراء، وتفسيرهم لهدف هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان قد تم تنفيذ إجراءات الامتثال بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن تحتفظ بسجل التدقيق، وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن تصميم إجراءات الامتثال سوف يتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من البيانات لمقارنتها. تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود ضمنية أكثر من المعلومات المالية، بالنظر إلى خصائص تقرير الحوكمة والأساليب المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام «الوارد في الأقسام من (ا) الى (اا) و(ا٣) من تقرير الحوكمة «بيان مجلس الإدارة») الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد.

إن استنتاجنا بشأن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقوانين هيئة قطر للأسواق المالية المطبقة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، لا يغطي المعلومات الأخرى ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد في هذا الصدد.

فيما يتعلق بمهمة بخصوص تأكيدنا في الأقسام المعمول بها في تقرير حوكمة الشركات، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، يجب النظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهريًا مع تقرير حوكمة الشركات أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في مهمتنا، أو على خلاف ذلك يبدو أنه غير واضح بشكل مادي. إذا استندنا إلى العمل الخاطئ، بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد. عندما نقرأ، إذا خلصنا إلى وجود خطأ مادي فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

النتيجة

استنادًا إلى إجراءات التأكيد المحدودة الموضحة في هذا التقرير، لم يسترغ انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة بشأن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، على النحو الوارد في تقرير حوكمة الشركات لمجلس الإدارة، لا تظهر بشكل عادل، من جميع النواحي الجوهرية، امتثال الشركة لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تأكيد على أمر:

نلفت الانتباه إلى حقيقة أن تقرير التأكيد هذا يتعلق بالشركة الأم مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) على أساس مستقل فقط وليس للمجموعة ككل. لم يتم تعديل استنتاجنا في هذا الصدد.

أمور أخرى – تقرير على الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام

أ) تنص المادة ٢٨ على أن أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وجميع المطلعين وأزواجهم وأطفالهم القُصر يجب عليهم الإفصاح عن أي تعاملات ومعاملات يقومون بها تتعلق بأسهم الشركة وأي أوراق مالية أخرى، ويجب على المجلس اعتماد قواعد وإجراءات واضحة تنظم تداول المطلعون على الأوراق المالية الصادرة عن الشركة.

خلال العام، لم تحتفظ الشركة بوثائق شاملة لدعم الكشف الكامل عن المعاملات والمعاملات المتعلقة بأسهم الشركة، وأي أوراق مالية أخرى من قبل الإدارة التنفيذية العليا للشركة، والمطلعين وعائلاتهم (بما في ذلك الأزواج والأطفال القُصر). ومع ذلك، فقد وضعت الشركة عملية رصد فيها قائمة المساهمين ويتم استعراض الحركات شهريا. علاوة على ذلك، يتم إرسال بريد إلكتروني من سكرتير مجلس الإدارة إلى الإدارة التنفيذية

العليا لحثهم على الإعلان بشكل استباقي عما إذا كانوا يملكون أسهم الشركة. يعتبر النص الوارد في هذه الرسالة الإلكترونية أن عدم الاستجابة هو إعلان بعدم امتلاك أسهم في الشركة. آليات التوجيه المذكورة أعلاه تزامنت مع تنفيذ سياسة التداول من الداخل المعتمدة لتأكيد الامتثال للمادة ذات الصلة من القانون.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد التحقق من قوائم المساهمين على أساس شهري طوال عام ٢٠١٩، لم يتم العثور على أي دليل على تداول داخلي لأعضاء مجلس الإدارة، أو الإدارة التنفيذية العليا، أو غيرهم من المطلعين، أو أزواجهم أو أطفالهم القُصر.

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر

مجدي أبو الخير

عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين

بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥١)

الدوحة – قطر

٢ فبراير ٢٠٢٠

الي السادة / المساهمين المحترمين ،،، مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) الدوحة - دولة قطر

تقرير حول تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لمجموعة المستثمرين القطريين(ش.م.ع.ق.) المشار اليها «الشركة»والشركات التابعة لها ويشار لها مجتمعة ”المجموعة» فيما يتعلق بنظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد معقول حول بيان الرقابة الداخلية للإدارة بشأن تقييم مدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية (بيان الرقابة الداخلية للإدارة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بناءً على الإطار الذي أصدرته لجنة الرعاية منظمات لجنة ترييد واي ”إطار عمل COSO».

مسئوليات المدراء والمكلفين بالحوكمة

مجلس الإدارة مسؤول عن تنفيذ والحفاظ على الرقابة الداخلية الفعالة على التقارير المالية، تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتنفيذ والحفاظ على الضوابط الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بطريقة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ؛ اختيار وتطبيق السياسات المناسبة، وجعل التقديرات والأحكام المحاسبية المعقولة في هذه الظروف. تقدم الإدارة تقييم المجموعة لنظام الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة في شكل بيان الرقابة الداخلية للإدارة الوارد في القسم رقم ١ من تقرير حوكمة الشركات، والذي يتضمن:

– تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل إطار الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛

– وصف العملية والضوابط الداخلية على التقارير المالية للعملية الهامة من (عناصر التحكم العامة في تكنولوجيا المعلومات والتطبيق، وضوابط مستوى الكيان، والإيرادات، والذمم المدينة، وإدارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية)؛

– أهداف الرقابة؛ بما في ذلك تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق سيطرة الأهداف؛

تقرير التأكيد المستقل الي السادة / مساهمي مجموعة المستثمرين القطريين (ش.م.ع.ق.) عن مدى ملائمة تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة كما في ٣١ ديسمبر فيما يتعلق مع نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦ .

- تصميم وتنفيذ الضوابط لتحقيق أهداف الرقابة المعلنة؛ و
- تحديد ثغرات وفشل التحكم؛ كيف يتم علاجها؛ والإجراءات المحددة لمنع مثل هذه الإخفاقات أو إغلاق ثغرات التحكم.
- قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بناءً على المعايير المحددة في إطار الرقابة الداخلية المتكامل ٢٠١٣ الصادر عن لجنة المنظمات الراعية للجنة ترييد واي («إطار عمل COSO) تشمل هذه المسؤوليات تصميم الضوابط المالية الداخلية المناسبة التي من شأنها ضمان إدارة أعمالها بشكل منظم وفعال، بما في ذلك:
- الالتزام بسياسات المجموعة؛
- حماية أصول المجموعة.
- منع وكشف الاحتيال والأخطاء؛
- دقة واحتمال السجلات المحاسبية؛
- إعداد المعلومات المالية الموثوقة في الوقت المناسب؛ و
- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، بما في ذلك قانون QFMA والتشريعات ذات الصلة وقانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (٥) لعام ٢٠١٦.

مسؤوليات ممارس التأكيد

إبداء رأي معقول بشأن نزاهة تقديم بيان الرقابة الداخلية للإدارة، بناءً على المعايير الموضوعة في إطار عمل COSO، بما في ذلك استنتاجها حول فعالية تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية ل العمليات المهمة «المقدمة في القسم رقم ١ من تقرير حوكمة الشركات لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في هذا الوصف بناءً على إجراءات التأكد من قبلنا.

الأفصاح عن الضوابط الداخلية على التقارير المالية

قمنا بإجراء مهمتنا وفقاً للمعيار الدولي للالتزامات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) مهام التأكيد بخلاف تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية الصادره عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي («IAASB»). يتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءات لـ:

الحصول على تأكيد معقول على بيان الرقابة الداخلية للإدارة حول تقييم مدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية للعمليات المهمة (تقنية المعلومات العامة والضوابط التطبيقية ، إيرادات الضوابط على مستوى الكيانات ، الذمم المدينة ، إدارة المخزون، الأصول الثابتة ، إدارة الخزينة والنقد ، إدارة الاستثمار ، كشوف المرتبات ، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية) من جميع النواحي الجوهرية ، لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة المنصوص عليها في وصف العمليات ذات الصلة من قبل الإدارة ، استنادا إلى إطار العمل COSO.

تعتبر العملية مهمة إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في تسجيل العمليات أو القوائم المالية على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لخرض هذه المهمة، العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (التحكم العام في تكنولوجيا المعلومات والتطبيقات، الإيرادات، الذمم المدينة، إدارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية)

تشتمل مهمة التأكيد من هذا النوع أيضًا على تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة تصميم وتطبيق وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في أي مؤسسة، تقتضي تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول مدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط. تضمنت إجراءاتنا بشأن الضوابط الداخلية على التقارير المالية:

– الحصول على فهم للضوابط الداخلية على التقارير المالية للعمليات الهامة؛

– تقييم مخاطر وجود ضعف مادي؛ و

– اختبار وتقييم تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على أساس المخاطر المقدرة.

من خلال قيامنا بالمهمه، حصلنا على فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

بيئة التحكم

٢. تقييم المخاطر

٣. مراقبة الأنشطة

٤. المعلومات والاتصالات

٥. الرصد

تعتمد الإجراءات المختارة على تقديرنا، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية لمدى ملاءمة التصميم وفعالية التشغيل، سواء كان ذلك بسبب الاحتيال أو الخطأ. تضمنت إجراءاتنا

أيضًا تقييم مخاطر عدم تصميم الضوابط أو تشغيلها بشكل مناسب لتحقيق أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في تقرير حوكمة الشركات. تضمنت إجراءاتنا اختبار الفعالية التشغيلية لتلك الضوابط التي نعتبرها ضرورية لتوفير تأكيد معقول بأن أهداف الرقابة ذات الصلة الواردة في القسم رقم ١ من تقرير حوكمة الشركات قد تحققت.

نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا بشأن تقييم بيان ادارة الرقابة الداخلية لمدى ملاءمة تصميم وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للمجموعة على التقارير المالية.

استقلالنا ومراقبة الجودة.

في القيام بعملنا، لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى لمدونة أخلاقيات المحاسبين المحترفين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لمتطلبات نظام (IESBA).

تطبق شركتنا المعيار الدولي على مراقبة الجودة ١ وتحفظ وفقاً لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

معنى الضوابط الداخلية على التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة على التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشمل الرقابة الداخلية لأي كيان على التقارير المالية السياسات والإجراءات التي:

١) تتعلق بحفظ السجلات بتفاصيل معقولة وتعكس المعلومات بدقة وعدالة والتصرف وفق اصول الكيان؛

٢) توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية. لإعداد التقارير المالية، وأن المقبوضات والمدفوعات للمنشأة لا تتم إلا وفقاً لموافقة المخولين من إدارة المنشأة؛ و

٣) توفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو اكتشاف وقتي أو حيازة أصول أو كيانات غير مصرح بها بالاستملاك، بالاستخدام أو التصرف فيها في الوقت المناسب مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود الضمنية

نظرًا للقيود الملازمة للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك احتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو احتيال ولا يمكن اكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الضوابط الداخلية على التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإغفالات في معالجة المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيدًا مطلقًا بتحقيق أهداف الرقابة. أيضا، فإن أي تقييم للضوابط المالية الداخلية على التقارير المالية إلى الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن الرقابة المالية الداخلية على التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الامتثال للسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

علاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط التي تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ والتي يغطيها تقرير التأكيد من قبلنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور كانت موجودة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية على التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها قبل تاريخ وضع هذه الضوابط في العمل.

معلومات أخرى

مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تشتمل المعلومات الأخرى على تقرير حوكمة الشركات (ولكن لا يشمل تقرير نظام الرقابة الداخلية للأدارة).

إن استنتاجنا بشأن بيان الرقابة الداخلية للإدارة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نقوم بذلك، ولن نعبر عن أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد الوارد في هذا الصدد.

بناءً على العمل الذي قمنا به، على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، فإننا نخلص إلى وجود خطأ جوهري

في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة، ليس لدينا ما نورده في هذا الصدد.

عندما نقرأ تقرير حوكمة الشركات بالكامل، إذا خلصنا إلى وجود خطأ جوهرى فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر إلى المسؤولين عن الحوكمة وهيئة قطر للأسواق المالية.

النتيجة

برأينا أن بيان الرقابة الداخلية للإدارة يظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، وفقاً للمعايير المحددة في إطار عمل COSO ، بما في ذلك استنتاجها بشأن الفعالية من تصميم وتنفيذ وفعالية التشغيل للضوابط الداخلية للمجموعة على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

عن رودل آند بارتنر – فرع قطر

مجدي أبو الخير

عضو جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

سجل مراقبي الحسابات رقم (٣٢١)

سجل المدققين الخارجيين

بهيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥)

الدوحة – قطر

٢ فبراير ٢٠٢٠

١- تقرير الإدارة عن الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام

وفقًا لمتطلبات المادة (٤) من قانون حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) من في عام ٢٠١٦ ، أعد مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين شركة مساهمة عامة قطرية تقرير حوكمة الشركات المرفق ٢٠١٩.

يأتي هذا التقرير نتيجة الالتزام المستمر لمجموعة المستثمرين القطريين بتطبيق الحوكمة الرشيدة التي تنبني على الارشادات الواردة في أفضل الممارسات بحوكمة الشركات المساهمة العامة وتعزيز القيم المشتركة وترسيخها في سياسات الحوكمة الداخلية. نعتقد أن هذه الإنجازات لا تفي فقط بالترزام مجموعة المستثمرين القطريين بنظام حوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) من عام ٢٠١٦، ولكنها أيضا تؤكد إداركها لمسؤولياتها تجاه مساهميها وأصحاب المصلحة.

مسؤوليات المجلس

يلتزم مجلس الإدارة بتطبيق مبادئ الحوكمة المنصوص عليها في النظام وهي ، العدالة والمساواة بين المساهمين وأصحاب المصلحة دون تمييز بغض النظر عن العرق والجنس والدين. يتم تقديم المعلومات الشفافة والإفصاحات المطلوبة إلى هيئة قطر للأسواق المالية والمساهمين وأصحاب المصلحة خلال الإطار الزمني المطلوب ووفقًا للقوانين واللوائح ذات الصلة. تتضمن المبادئ أيضًا دعم قيم المسؤولية الاجتماعية للشركات والمصلحة العامة للشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة كأولوية على أي مصلحة شخصية. تسترشد الشركة بالمبادئ المذكورة أعلاه ، حيث تسعى إلى ممارسة واجباتها بكل مهنية ونزاهة. وفي موازاة ذلك ، تسعى الشركة جاهدة إلى إبراز هذه القيم في تعاملاتها مع المساهمين وأصحاب المصلحة والمجتمع في نهاية المطاف.

تقييم الإدارة حول مدى الالتزام باللوائح ذات الصلة في هيئة قطر للأسواق المالية ، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

وفقًا للمادة (٢) من النظام ، قمنا بإجراء تقييم عن مدى التزام الشركة باللوائح ذات الصلة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية والمطبقة على الشركة بما في ذلك النظام المعتمد .

استنتاج

نتيجة للتقييم ، خلصت الإدارة إلى أن هناك إجراءات مطبقة لضمان الامتثال للوائح ذات الصلة في هيئة قطر للأسواق المالية والامتثال للأحكام المدونة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ، باستثناء ما يلي.

• تنص المادة (٢٨) بأنه يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وجميع المطلعين وأزواجهم وأطفالهم القاصرين، الإفصاح عن أية معاملة أو معاملات يقومون بها تتعلق بأسهم الشركة وأي أوراق مالية أخرى ، وعلى المجلس اعتماد قواعد وإجراءات واضحة تنظم التداول من المطلعين في الأوراق المالية الصادرة عن الشركة.

لم تحتفظ الشركة خلال العام، بوثائق شاملة لتعزيز الإفصاح الكامل عن المعاملات المتعلقة بأسهم الشركة ، وأي أوراق مالية أخرى من قبل الإدارة التنفيذية العليا للشركة ، والمطلعين وعائلاتهم (بما في ذلك الأزواج والأطفال القُصر). ومع ذلك، وضعت الشركة نظام مراقبة حيث يتم مراجعة قائمة المساهمين والحركات شهريًا. بالإضافة إلى ذلك ، فإن كبار المسؤولين التنفيذيين مطالبون بالإعلان عن تداولهم في أسهم الشركة. كما أنه يتم تطبيق سياسة التداول الداخلية واتخاذ الخطوات اللازمة للتأكد من التزام المسؤولين التنفيذيين بمتطلباتها.

تجدر الإشارة إلى أنه بعد التحقق من قوائم المساهمين على أساس شهري طوال عام ٢٠١٩ ، لم يتم العثور على أي دليل على قيام أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا أو غيرهم من المطلعين أو أزواجهم أو أبنائهم القصر بالتداول من الداخل.

المدققين الخارجيين

أصدرت رودل آند بارتنر – فرع قطر ، المدقق الخارجي للشركة ، تقريراً يؤكد بشكل محدود تقييم الإدارة بشأن الامتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، بما في ذلك النظام اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تقرير الإدارة عن الرقابة الداخلية على التقارير المالية

وفقًا لمتطلبات المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية (النظام) الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (QFMA) بموجب القرار رقم (٥) من ٢٠١٦ ، يكون مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين (شركة مساهمة عامة قطرية)، والشركات التابعة لها هي المسؤولة عن إنشاء رقابة داخلية مناسبة على التقارير المالية (ICOFR). والمحافظة عليها.

تتولى إدارة مجموعة المستثمرين القطريين وشركاتها التابعة مسؤولية إنشاء الرقابة الداخلية الكافية على التقارير المالية. والحفاظ عليها. نتابع إعداد التقارير المالية وفق عملية مدروسة تحت إشراف الرئيس التنفيذي والمدير المالي للشركة لضمان توفير الثقة بالتقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للشركة بما يسهم في إعداد التقارير الخارجية وفقًا للمعايير المالية الدولية.

وتوفر عملية الرقابة الداخلية للتقارير المالية للشركة ضوابط الكشف والإجراءات المتبعة لمنع تقديم بيانات غير دقيقة وحتى نستطيع تحديد ما إذا كانت هناك نقاط ضعف جوهرية في الضوابط الداخلية للتقارير المالية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ .

قمنا بإجراء تقييم لمدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط الداخلية للتقارير المالية ، وذلك وفق الإطار والمعايير المحددة في الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل (٢٠١٣) ، الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لمفوضية تريبدواي

لقد قمنا بتغطية جميع الأعمال التجارية والشركات العاملة بتقييمنا للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما هي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

المخاطر في التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في أن البيانات المالية من الممكن ألا تقدم عرضاً حقيقياً وعادلاً بسبب الأخطاء غير المقصودة أو المتعمدة (الاحتيال) أو عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. وقد تسهم هكذا مخاطر في التأثير سلبيا على ثقة المستثمر أو تلحق أضرارا في السمعة مما قد يؤدي إلى نتائج سلبية. يكون عرض البيانات غير عادل عندما يحتوي واحداً أو أكثر من المبالغ في البيان المالي أو الإفصاحات على أخطاء (أو إغفالات) جوهرية. تعتبر الأخطاء غير صحيحة إذا كان بإمكانها ، بشكل فردي أو جماعي ، التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدم على أساس البيانات المالية.

للحد من المخاطر المتعلقة بالتقارير المالية، قامت الشركة بتأسيس برنامج الرقابة على إعداد التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول وليس مطلق ضد الأخطاء الجوهرية وإجراء تقييماً لمدى ملاءمة تصميم الضوابط الداخلية للشركة للتقارير المالية بناءً على الإطار المحدد في نظام عمل الرقابة الداخلية المتكاملة (٢٠١٣) الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لمفوضية تريبدواي. توصي اللجنة بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية نظام الرقابة. نتيجة لذلك ، عند إنشاء برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، اعتمدت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية

يتضمن إطار عمل لجنة المنظمات الراعية للجنة تريبدواي ١٧ مبدأ أساسيا و خمسة مكونات :

- بيئة التحكم

- تقييم المخاطر

- مراقبة الأنشطة

- المعلومات والاتصالات

- المتابعة

وقد تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي كلا من المبادئ السبعة عشر والمكونات الخمسة

نتيجة لذلك ، عند إنشاء برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية ، اعتمدت الإدارة الأهداف التالية للبيانات المالية :

- الوجود / الحدوث – وجود الأصول والالتزامات ، وحصول المعاملات
- الاكتمال – تم تسجيل جميع المعاملات وتضمين أرصدة الحسابات في البيانات المالية.

- التقييم / القياس – تم تسجيل الأصول والالتزامات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.

- الحقوق والالتزامات والملكية – تم تسجيل الحقوق والالتزامات بشكل مناسب كأصول والتزامات .

- العرض والإفصاح – تم التصنيف والإفصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب

مع ذلك ، فإن أي نظام للرقابة الداخلية ، بما في ذلك برنامج برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بغض النظر عن مدى حسن إدارته وتشغيله ، يمكنه أن يوفر فقط تأكيداً معقولاً وليس مطلقاً لتحقيق أهداف نظام الرقابة. وبناء على ذلك ، قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة ببرنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية جميع الأخطاء والاحتيال. علاوة على ذلك، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد ، ويجب اعتبار فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها.

هيكلة نظام الرقابة الداخلية

الإدارات المتضمنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط داخل نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من قبل إدارات الشركة مع المشاركة في مراجعة موثوقية الدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية. نتيجة لذلك ، يتطلب تشغيل برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مشاركة عدد من الموظفين العاملين في وظائف مختلفة موزعة على كافة أقسام الشركة.

العمليات التي تم تحديدها على أنها مهمة هي: (الإيرادات العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط التطبيق ، الرقابة على مستوى الشركة ككل، المستحقات، إدارة المخزون، الأصول الثابتة، إدارة الخزينة والنقد، إدارة الاستثمار ، كشوف المرتبات، التقارير المالية والإغلاق الدوري للسجلات المالية).

عند تحديد العمليات المذكورة أعلاه ، مارست الإدارة أحكاما تقديرية حيث نظرت في مقدار الأرصدة والمعاملات ، والتي إذا تم إساءة فهمها بشكل جوهرى ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس البيانات المالية.

ضوابط لتقليل مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل إلى أدنى حد من مخاطر البيانات المالية الخاطئة. يتم دمج هذه الضوابط في عملية فعالة وتتضمن الجوانب التالية:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف داخل السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات.

- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية .

- تكون وقائية أو استقصائية بطبيعتها.

- لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها.

- تتضمن عناصر الرقابة التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية عناصر الرقابة على مستوى الكيانات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط الاستخدام ، في حين أن عنصر الرقابة ذي التأثير المباشر يمكن أن يكون ، على سبيل المثال ، تسوية تدعم مباشرة بنود الميزانية العمومية.

- تعرض المكونات الآلية و/ أو اليدوية. عناصر الرقابة الآلية هي وظائف تحكم متضمنة في عمليات النظام ،مثل الفصل الذي يفرضه التطبيق على ضوابط العمل وتدقيق نقاط التفاعل عند اكتمال ودقة المدخلات. يقصد بالضوابط الداخلية اليدوية تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل الجهات التي لديها صلاحيات اعتماد المعاملات.

تصميم نظام قياس لتقييم فعالية أداء برنامج الرقابة

الداخلية

أجرت المجموعة تقييماً رسميًا حول كفاية تصميم نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية. ويشمل تقييم لتصميم البيئة الرقابية بالإضافة إلى عناصر الرقابة الفردية ، التي تشكل نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية مع مراعاة:

- مخاطر حدوث أخطاء في بنود البيانات المالية ، مع الأخذ في الاعتبار بعض العوامل مثل الأهمية الموضوعية واحتمالية حصول أخطاء في بعض بنود البيانات المالية .

- احتمالية تعرض ضوابط محددة للفشل ، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوزات الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى التقدير المطلوب.

تحدد هذه العوامل ، ككل ، طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل أن تكون قادرة على تقييم ما إذا كان تصميم نظام برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية فعالاً أم لا. يتم تكوين الدليل نفسه من إجراءات متكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصًا لأغراض تقييم البرنامج. وتشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضًا مكونًا مهمًا للتقييم ، حيث إن مثل هذه الأدلة بإمكانها إما أن تلتفت نظر الادارة إلى قضايا رقابية اضافية أو قد تدعم النتائج.

استنتاج

برأي الإدارة أنه نتيجة لاختبار التصميم والتنفيذ وفعالية التشغيل التي أجريت والإجراءات التصحيحية التي اتخذتها الإدارة ، أنه لا توجد أوجه قصور كبيرة في برنامج الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، والتي يمكن أن تؤدي إلى نقاط الضعف المادية في البرنامج ، كما أن البرنامج جرى تصميمه وتطبيقه بشكل مناسب ويعمل بفعالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

المدقق الخارجي

أصدر ردول آند بارتنر – فرع قطر، المدقق الخارجي لمجموعة المستثمرين القطريين، تقرير تأكيد معقول بشأن تقييم الإدارة لمدى ملاءمة تصميم الضوابط الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وفقاً للمعيار الدولي حول ارتباطات الضمان ٣٠٠٠ (المعدل) . ارتباطات ضمان بخلاف عمليات مراجعة أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB).

هانى مقبل
المستشار القانوني

رجا أصيلي
الرئيس التنفيذي

أليكس أكليمندوس
المدير المالي

٢- قيم ومفهوم حوكمة الشركات

يشكل تقرير المجموعة عن حوكمة الشركة أساساً لنموذج شفافية الأعمال مع فصل واضح للأدوار والمسؤوليات والمسائلة بين المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والشركة. وقد أعدت مجموعة المستثمرين القطريين هذا التقرير عن حوكمة الشركات بما يتماشى مع نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية عملاً بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ (نظام هيئة قطر للأسواق المالية) الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

ويغطي تقرير المجموعة عن حوكمة الشركة كل المواضيع الضرورية لضمان تنظيم تقسيم الأدوار بين المجلس وإدارة الشركة بطريقة تعزز الثقة بين المساهمين والموظفين ، وأسواق رؤوس الأموال وغيرها من الأطراف ذات العلاقة لتحقيق الضبط والامتثال، وحماية حقوق المساهمين ، وتحقيق القيمة المستدامة مستقبلاً.

قامت المجموعة خلال العام ، بدعم إطار حوكمة الشركات وفقاً لمتطلبات قواعد الحوكمة التي وضعتها هيئة قطر للأسواق المالية من خلال:

١- تحديث وتطوير سياسات وإرشادات الحوكمة.

٢- تقييم وتعزيز لجان المجلس .

٣- تنفيذ أفضل الممارسات (مثل إنشاء لجنة حوكمة الشركة)

٣ - مجلس الإدارة

٣-١ دور ومسؤوليات المجلس

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في توفير القيادة للشركة ، في إطار الضوابط الفعالة والتي تتميز بالحكمة، مما يتيح تقييم المخاطر وإدارتها. يسترشد هذا الدور بالنظام الأساسي للشركة ولوائحته الداخلية ذات الصلة ، وقانون الشركات التجارية رقم (١١) لعام ٢٠١٥ وقانون حوكمة الشركات في قطر للأوراق المالية ، ولا سيما المادتان (٨) و (٩) تشمل مسؤوليات المجلس ، على سبيل المثال لا الحصر ، ما يلي:

• الموافقة على الخطة الاستراتيجية للشركة وأهدافها الرئيسية ؛

- وضع إستراتيجية شاملة للشركة وخطط العمل الرئيسية وسياسة إدارة المخاطر ؛

- تحديد أنسب هيكل رأسمالي للشركة واستراتيجياتها وأهدافها المالية والموافقة على ميزانياتها السنوية ؛

- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للشركة والاستحواذ والتصرف في الأصول

- تحديد أهداف أداء الشركة ومراقبة تنفيذها.

- المراجعة الدورية للهيكل التنظيمية في الشركة واعتمادها

- اعتماد دليل إجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف الشركة.

- اعتماد برامج خطة التدريب السنوية للشركة.

• وضع قواعد وإجراءات الشركة المتعلقة بالرقابة الداخلية والتي تشمل ما يلي:

- وضع سياسة لتنظيم تعارض المصالح وعلاج أي حالات تعارض محتملة من قبل أعضاء مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة في الإدارة التنفيذية والمساهمين.

- تطوير نظام الإفصاح الكامل من أجل تحقيق الشفافية ومنع تعارض المصالح المعلومات الداخلية.

- الإشراف على النزاهة المالية والمحاسبية للشركة.

- مراقبة تنفيذ أنظمة الرقابة في الشركة المناسبة لإدارة المخاطر.

- المراجعة السنوية لفعالية نظام الرقابة الداخلية للشركة.

• صياغة قانون حوكمة الشركة الذي يحدد مبادئ الحوكمة العامة التي تتبعها الشركة.

• وضع معايير وإجراءات محددة وصرحة تتعلق بعضوية مجلس الإدارة.

• وضع سياسة أصحاب المصلحة.

• وضع سياسات وإجراءات لضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح وخاصة الإفصاح المطلوب للمساهمين وأصحاب المصلحة.

• دعوة جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة.

• الموافقة على ترشحات أو تعيين الإدارة التنفيذية.

• تبني سياسة التخطيط لانتقال المناصب فيما يتعلق بالإدارة التنفيذية.

• وضع سياسة المكافآت التي تحدد الأساس والمنهجية لمنح المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في الشركة.

• وضع سياسة للتعامل مع الأطراف ذات العلاقة وتقديمها إلى الجمعية العامة من أجل إقرارها.

• وضع المعايير والقواعد من أجل تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

لمزيد من المعلومات ، يرجى الرجوع إلى ميثاق مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ، المنشور على موقع الشركة.

٣-٢ تشكيل أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً لميثاق مجلس إدارة الشركة وعملاً بالنظام الأساسي للشركة (إلى جانب نظام حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية ، تكون عضوية غالبية أعضاء مجلس الإدارة (من غير التنفيذيين) ، كما يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل مستقلين.

يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

يوضح الجدول أدناه التشكيل الحالي لمجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

اسم العضو	المنصب	% من الملكية المباشرة	تاريخ التعيين/الانتخاب	% من الملكية غير المباشرة	مثلاً عن	نوع العضوية	مدة مجلس الإدارة	تاريخ انتهاء صلاحية مجلس الإدارة	عضو مجالس إدارة أخرى في الشركات المدرجة
سعادة السيد عبد الله بن ناصر المسند	رئيس مجلس الإدارة	٨.٠%	٢٠١٦/١١/٧	٣٧,٥٥%	شخصي	تنفيذي	٣ سنوات	*فبراير ٢٠٢٠	- فودافون - البنك الخليجي
سعادة الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني	نائب الرئيس	٠%	٢٠١٦/١١/٧	٠,٧%	شركة الوكالات التجارية القطرية	مستقل	٣ سنوات	*فبراير ٢٠٢٠	- فودافون - شركة قطر للتأمين
الدكتور يعرب ريان	عضو	٠%	٢٠١٦/١١/٧	٠%	لايوجد	مستقل	٣ سنوات	*فبراير ٢٠٢٠	لايوجد
الدكتور فادي مكي	عضو	٠%	٢٠١٦/١١/٧	٠%	لايوجد	مستقل	٣ سنوات	*فبراير ٢٠٢٠	لايوجد
السيد عمر الحسن	ممثل عن موظفي الشركة	٠%	---	٠%	لايوجد	تنفيذي	لمواصلة مدة العضو السابق		لايوجد

ملاحظة: * اجتماع الجمعية العامة العادية لمراجعة ومناقشة البيانات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وفقاً للمادة رقم (٩٦) من قانون الشركات رقم (١١) لسنة ٢٠١٥.

عضوية مجالس الإدارة الأخرى في الشركات المدرجة

إسم العضو	الشركة	تاريخ الانتخاب/التعيين	المنصب	نوع العضوية	عدد الأسهم المملوكة مباشرة/غير مباشرة	الجهة التي يمثلها
سعادة السيد عبد الله بن ناصر المسند	فودافون	٢٥ يوليو ٢٠١٦	رئيس المجلس	غير تنفيذي، مستقل	لايوجد	جميع المساهمين
	البنك الخليجي	عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٠٧ وأعيد انتخابه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨	نائب الرئيس	غير تنفيذي، غير مستقل	١,٥٦,٤٠٠	الشركات الخاصة أو أفراد الأسرة
	البنك الخليجي	عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٠٩ وأعيد تعيينه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨	رئيس المجلس والعضو المنتدب	تنفيذي	٣,١٨,٨٠٠	الشركات الخاصة أو أفراد الأسرة
سعادة الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني	فودافون	٢٩ مارس ٢٠١٨	عضو	غير تنفيذي	لايوجد	شركة فودا فون/ مؤسسة قطر
	شركة قطر للتأمين	تم انتخابه في ١٩ فبراير ٢٠١٧	عضو	غير تنفيذي، غير مستقل	٢١,٤٤٥,٣٧٠	بصفته الشخصية
الدكتور يعرب ريان	لايوجد	-	-	-	-	-
الدكتور فادي مكي	لايوجد	-	-	-	-	-
السيد عمر الحسن	لايوجد	-	-	-	-	-

٣-٣ اجتماعات مجلس الإدارة

وفقًا للمادة (١٤) من قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية عقد مجلس الإدارة العدد المطلوب من الاجتماعات خلال السنة.

يتم تنظيم اجتماعات مجلس الإدارة بحيث تتيح إجراء مناقشات مفتوحة وتؤمن مشاركة جميع الأعضاء .

يتم اتخاذ جميع القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين أو الممثلين

يتم توفير نفس المعلومات عن أي اجتماع للعضو الذي لم يتمكن من حضور اجتماع خاص كما الحاضرين في هذا الاجتماع للتوصل إلى إجراء يستند إلى المعلومات اللازمة . يجوز لأعضاء مجلس الإدارة التصويت بالوكالة .

رقم اجتماع المجلس	تاريخ الاجتماع	الحاضرون	الغائبون	التصويت بالوكالة	تاريخ إرسال جدول الأعمال
٧٩	٢٠١٩/٠١/٣٠	٥	لا غياب	لا شيء	٢٠١٩/٠٦/٠١
٨٠	٢٠١٩/٠٣/٠٣	٥	لا غياب	لا شيء	٢٠١٩/٠٢/٢٥
٨١	٢٠١٩/٠٤/٢٣	٥	لا غياب	لا شيء	٢٠١٩/٠٣/٢٦
٨٢	٢٠١٩/٠٧/٢٢	٤	لا غياب	لا شيء	٢٠١٩/٦/٢٦
٨٣	٢٠١٩/١٠/٢٧	٥	لا غياب	لا شيء	٢٠١٩/٠٩/٢٢
٨٤	٢٠١٩/١٢/٢٣	٥	لا غياب	لا شيء	٢٠١٩/١٢/١٨

٣-٤ مكافآت المجلس

المكافأة المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة لا تتجاوز خمسة بالمائة (٥٪) من صافي ربح الشركة، وفقا للمادة (٤٦) من النظام الأساسي للشركة، والمادة (١١٩) من قانون الشركات والمادة (١٨) من «نظام» حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. فوفقاً لقانون حوكمة الشركات، يتم الكشف عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع الجمعية العامة السنوي القادم.

وضعت مجموعة المستثمرين القطريين سياسة خاصة بمكافآت المجلس، والتي توضح فيها الإجراءات والمعايير المحددة لتحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة .

٣-٥ مؤهلات المجلس

بناء على ميثاق مجلس إدارة الشركة ووفقا لنظام حوكمة الشركات المعمول به والصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، يتم تشكيل مجلس الإدارة من الخبراء المؤهلين، من أصحاب الانجازات في واحد أو أكثر من الأنشطة التجارية للشركة. يقدم أعضاء مجلس الإدارة مجموعة من الخبرات المهنية والأكاديمية في مجموعة متنوعة من القطاعات محلياً ودولياً.

٣-٦ رئيس مجلس الإدارة

يمثل سعادة السيد عبدالله بن ناصر المسند الشركة كرئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين .

يتولى الرئيس إدارة المجلس ويسهم في دفع مسيرته. ويمثل رئيس المجلس الشركة وهو المسؤول الأول عن ضمان الإدارة السليمة للشركة وبطريقة فعالة في مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وأصحاب المصالح.

يسعى الرئيس لبناء مجلس فعال ويحرص على أن يضم المجلس وبشكل مستمر المهارات المناسبة والخبرات المتنوعة. وتشمل مسؤوليات الرئيس ،ولا تقتصر على ما يلي :

- تشجيع جميع أعضاء مجلس الإدارة للمشاركة والانخراط في الشؤون المجلس مع التأكد من أن المجلس يعمل بما يحقق مصلحة الشركة.
- يوفر لأعضاء المجلس المعلومات والبيانات والوثائق اللازمة وسجلات الشركة ومجلس الإدارة ولجانه.
- إنشاء قنوات اتصال فعالة مع المساهمين وايصال آرائهم للمجلس.
- السماح بالمشاركة الفعالة لأعضاء المجلس غير التنفيذيين على وجه الخصوص وتعزيز العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذي وغير التنفيذي.
- التأكد من وجود تفويض مناسب للسلطة لدى الإدارة التنفيذية.
- إطلاع أعضاء مجلس الإدارة بانتظام على تنفيذ أحكام هذا النظام ، أو بدلاً من ذلك ، يجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو اللجان الأخرى للقيام بذلك.
- الموافقة على البيانات أو المعلومات المعمول بها التي أعدها مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية قبل الإفصاح عنها
- يتم تعيين متحدث رسمي من قبل مجلس الإدارة وفقاً للمادة ١٢ (٨) من قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية.

٣-٧ أمين سر المجلس

يلعب أمين سر مجلس إدارة الشركة دورًا مهمًا في دعم فعالية المجلس وتسهيل التواصل والتنسيق مع لجانه.

يساعد أمين سرالمجلس مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته ومسؤولياته.

يسهل أمين سر مجلس الإدارة أيضًا التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

يشغل السيد هاني مقبل منصب أمين سر المجلس، منذ يونيو ٢٠١٦ . وهو أيضًا المستشار القانوني للشركة.

وفقًا لما تقتضيه قواعد حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية ، يحتفظ أمين سر مجلس الإدارة بسجل لبيانات أعضاء مجلس الإدارة عن المناصب التي شغلوها للتأكد من عدم مخالفة أعضاء مجلس الإدارة للقواعد المتعلقة بالمراكز الممنوعة أو المحظور الجمع بينها. كما أنه يحتفظ بسجلات لتتضمن تصاريح تحريرية سنوية من قبل أعضاء مجلس الإدارة بعدم تضارب المصالح.

تم تعيين اختصاصات أمين سر مجلس الإدارة للامثال لقانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية والمتطلبات التنظيمية الأخرى.

٣-٨ حظر الجمع بين المناصب

تحرص الشركة على التأكد من التزام رئيس مجلس الإدارة وبقية أعضاء مجلس الإدارة بالمادة (٧) من قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية واستثناءاتها.

كما تحرص الشركة أيضًا على التأكد من الامتثال للمتطلبات المتعلقة بحظر دمج منصب رئيس مجلس الإدارة مع أي من المناصب التنفيذية الأخرى في الشركة. علاوة على ذلك ، فإن رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين ليس عضواً في أي من لجان مجلس الإدارة كما هو مطلوب بموجب قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية.

ووفقا لما ينص عليه القسم الخاص بأمين سر مجلس الإدارة ، يقدم الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة ، وبشكل سنوي ، استمارة إقرار تؤكد عدم الجمع بين المناصب المحظورة

٣-٩ لجان مجلس الإدارة

حرصاً من مجلس الإدارة على زيادة فعالية سيطرته على أنشطة الشركة المختلفة والمخاطر التي تتعرض لها بطريقة مستقلة ومهنية ، أنشأ المجلس لجانا ، مفوضة بمسؤوليات وسلطات محددة للعمل نيابة عنه، ولتحقيق الالتزام بالمبادئ السليمة لحوكمة الشركات ، يحرص المجلس على أن تستوفي اللجان التي أنشأها مجلس الإدارة الحد الأدنى من المتطلبات التي تحددها لوائح حوكمة الشركات المعمول بها. كما قام المجلس بتشكيل لجنتين فرعيتين هما :

١ – لجنة التدقيق

٢ – لجنة المكافآت والترشيحات

لكل لجنة فرعية مسؤولية وواجبات وسلطات مفصلة ومحددة من قبل المجلس وتبين اختصاصات كل لجنة والتي يتم اعتمادها بدورها من قبل المجلس. تم تطوير اختصاصات لجان مجلس الإدارة مع مراعاة المتطلبات التنظيمية بما في ذلك المادة ١٨ من قانون الحوكمة. وفقاً للمادة ١٩ من قانون حوكمة هيئة قطر للأسواق المالية ، لا يُسمح برئاسة أكثر من لجنة مجلس واحدة أو الجمع بين منصبى رئاسة لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت.

٣-١٠ لجنة التدقيق

تم إنشاء لجنة التدقيق وفقاً للمادة (١٨) من قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية. يرأس لجنة التدقيق في مجموعة المستثمرين القطريين عضو مستقل في مجلس الإدارة وتضم غالبية الأعضاء المستقلين.

تشمل مسؤوليات لجنة التدقيق، ولا تقتصر على:

- وضع إجراءات تقييم واختيار المراجعين الخارجيين وضمان استقلالهم أثناء أداء واجباتهم.

- الإشراف على الرقابة الداخلية للشركة، ومراقبة أداء المدقق الخارجي، والتنسيق مع مراجع الحسابات الخارجي، وضمان التزامهم بتنفيذ المعايير الدولية.

- الإشراف على البيانات المالية والتقارير السنوية والفصلية ومراجعة دقتها وصحتها.

- النظر في تقارير المراجع الخارجي وملاحظاته على البيانات المالية للشركة ومراجعتها ومتابعتها.

- مراجعة أنظمة الرقابة المالية والداخلية وإدارة المخاطر.

- تطوير ومراجعة سياسات الشركة بانتظام بشأن إدارة المخاطر مع مراعاة أعمال الشركة وتغيرات السوق واتجاهات الاستثمار وخطط التوسع للشركة.

- تنفيذ مهام مجلس الإدارة فيما يتعلق بالضوابط الداخلية للشركة.

- تنسيق المداوات بين المراجع الخارجي والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بتدقيق المخاطر، ولا سيما مدى ملاءمة السياسات والتقديرات المحاسبية ، وتقديمها إلى المجلس لإدراجها في التقرير السنوي.

- تنسيق وظائف مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والضوابط الداخلية للشركة.

خلال العام، عقدت لجنة التدقيق في مجموعة المستثمرين القطريين ما مجموعه ستة (٦) اجتماعات. اعتمدت لجنة التدقيق في المجموعة ميثاقاً رسمياً تم نشره ومتاح على موقع الشركة الإلكتروني: <http://www.qatariinvestors.com/English/media-center/reports/>

تتكون لجنة التدقيق من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الإسم	المنصب	صفة العضوية في مجلس الإدارة
سعادة الشيخ حمد بن فيصل آل ثاني	عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة تدقيق مجلس الإدارة	مستقل
الدكتور يعرب ريان	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة تدقيق مجلس الإدارة	مستقل
الدكتور فادي مكي	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة تدقيق مجلس الإدارة	مستقل

اجتماعات لجنة التدقيق وعدد الحضور:

رقم اجتماع لجنة التدقيق	تاريخ الاجتماع	عدد الحاضرين	عدد الغائبين	التصويت بالوكالة
٢٠١٩/٢١	٢٠١٩/٠١/٢٩	٣	٠	-
٢٠١٩/٢٢	٢٠١٩/٠٤/١٧	٢	١	-
٢٠١٩/٢٣	٢٠١٩/٠٧/٢١	٣	٠	-
٢٠١٩/٢٤	٢٠١٩/١٠/٢٣	٣	٠	-
٢٠١٩/٢٥	٢٠١٩/١٢/١١	٣	٠	-
٢٠١٩/٢٦	٢٠١٩/١٢/٢٥	٣	٠	-

٣-١١ لجنة المكافآت والترشيح

وفقاً للمادة (١٩) من قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية ، تم دمج لجنة الترشيح ولجنة المكافآت في لجنة واحدة. تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت (NRC) ، ولا تقتصر على ما يلي:

- مساعدة المجلس في إعداد سياسة المكافآت التي تحدد وتضع إطار المكافآت وكذلك حوافز رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.
- ضمان ألا تتجاوز المكافآت المخصصة لأعضاء مجلس الإدارة خمسة في المائة (٥٪) من صافي ربح الشركة ، وفقاً للمادة (٤٦) من النظام الأساسي للشركة ، والمادة (١١٩) من قانون الشركات والمادة (١١٨) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية .
- تولي المسؤولية عن:
 - أ) مساعدة المجلس في إعداد وتعديل (عند الحاجة) سياسة الترشيح.
 - ب) تلقي طلبات الترشيح لعضوية مجلس الإدارة وتحديد وترشيح المرشحين لملاء الشواغر في المجلس. يتم تقديم طلب بذلك إلى الجمعية العامة للموافقة .
 - ج) التأكد من أن معايير الترشيح تشمل المهارات والاستعداد والخبرة وكذلك المؤهلات الفنية والأكاديمية والخبرات الشخصية بما يتوافق مع شروط هيئة قطر للأسواق المالية.

د) ترشيح المدراء التنفيذيين.

وضع سياسة خطط الإحلال وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بخطط إحلال مناصب المديرين والإدارة التنفيذية ، مع مراعاة التحديات والفرص التي تواجهها الشركة ، والمهارات والخبرات اللازمة. يجب مراجعة هذه السياسة بشكل منتظم.

- تقييم أداء المجلس ولجانه ومن ثم تقديم التقارير إلى المجلس.

وفاءً بمسؤولياتها، عقدت لجنة المكافآت والترشيح اجتماعين خلال السنة المالية ٢٠١٩. وافقت اللجنة ، خلال الاجتماع الأول الذي عقد في فبراير ٢٠١٩ ، على اقتراح منح مكافآت عام ٢٠١٨ ، وطلبت من الإدارة التنفيذية الشروع في مراجعة جميع السياسات الداخلية المعمول بها لضمان الامتثال. تم عقد الاجتماع الثاني للجنة في ديسمبر ٢٠١٩ ، حيث أجرت اللجنة مراجعة شاملة لجميع السياسات ذات الصلة ، واتخذت قراراً جماعياً بتأييدها وإحالتها للحصول على موافقة مجلس الإدارة. علاوة على ذلك ، خلال الاجتماع الأخير ، أنهت اللجنة تقريرها السنوي ومراجعتها وأحالته إلى مجلس الإدارة.

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات من الأعضاء التالية أسماؤهم للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩:

الإسم	المنصب	صفة العضوية في مجلس الإدارة
الدكتور يعرب ريان	عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المكافآت والترشيحات	مستقل
الدكتور فادي مكي	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة المكافآت والترشيحات	مستقل
السيد عمر سعيد صالح الحسن	عضو مجلس الإدارة وعضو لجنة المكافآت والترشيحات	ممثل موظفي الشركة
السيد أكرم الأمين	رئيس الشؤون الإدارية وعضو لجنة المكافآت والترشيحات	لا شيء

٤-٤ الإدارة التنفيذية

٤-١ الرئيس التنفيذي

رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي هما شخصيتان لمنصبين منفصلين. تبقى أدوار كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ذات تميز مقصود من خلال تقسيم واضح للمسؤوليات لضمان تحقيق توازن مناسب لصلاحيات كل منهما، وزيادة المسؤولية ومنح المجلس مساحة أكبر في صلاحيات صنع القرار .

الرئيس التنفيذي مسؤول عن تقديم مقترحات استراتيجية إلى مجلس الإدارة وتنفيذ استراتيجيات وسياسات الشركة وكذلك قرارات المجلس. وهو يتحمل المسؤولية التنفيذية عن الإدارة اليومية للشركة، بدعم من الإدارة التنفيذية. يتولى هذا المنصب السيد رجا أصيلي.

٤-٢ نبذة عن الأعضاء الرئيسيين في الإدارة التنفيذية

الموظفون الرئيسيين في الإدارة التنفيذية هم :

مدير تطوير الأعمال: من مسؤوليات مدير تطوير الأعمال التنفيذي السعي لتوفير فرص تطوير الأعمال داخليا وخارجيا . كما يشرف على تنفيذها ويتأكد من فعاليتها في إضافة قيمة للمساهمين على المدى الطويل من خلال تحقيق النمو والربحية المستدامة لمشروعات مجموعة المستثمرين القطريين التجارية. يشغل هذا المنصب السيد سمير حمايدي.

المدير المالي: يقوم المدير المالي بتحديد وتوجيه الاستراتيجية المالية وأطر السياسة وإعداد التقارير لمجموعة المستثمرين القطريين. كما يشرف على وظائف المحاسبة المالية وتقدير التكاليف بهدف تقييم قيمة حصة المساهمين والاستخدام الأمثل للموارد المالية. وبالإضافة إلى ذلك ، يحرص المدير المالي، على التأكد من سلامة الأعمال تجارياً وتوافقها مع ذلك والمساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية العامة للشركة.

يشغل منصب المدير المالي السيد اليكس أكليمندوس.

المستشار القانوني: المستشار القانوني مسؤول عن تخفيف المخاطر القانونية والتخلص منها، كما يحرص على إيجاد الحلول للمشاكل والنزاعات ذات الصلة، و توفير المساعدة القانونية لرؤساء الأقسام والأعمال، مع الالتزام بالقوانين المعمول به، واللوائح والسياسات الداخلية . السيد هاني مقبل يشغل هذا المنصب.

المدير الإداري: بحكم منصبه يقود الموارد البشرية والشؤون الإدارية وتكنولوجيا المعلومات لمجموعة المستثمرين القطريين ويحرص أيضا على تحقيق تنمية فعالة وتنفيذ الاستراتيجيات والعمليات والسياسات والإجراءات والخدمات من أجل تحقيق أهداف العمل بما يتماشى مع رؤية ورسالة الشركة. السيد أكرم الأمين يشغل هذا المنصب.

مدير التدقيق الداخلي: مدير التدقيق الداخلي في الشركة مسؤول عن مساعدة مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق التابعة لها في الاضطلاع بمسؤولياتها المتعلقة بحوكمة الشركات من خلال خدمات التدقيق المتكاملة لتزويدهم بضمان لمدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعملية الحوكمة في جميع جوانب الشركة. في هذا الصدد، مدير التدقيق الداخلي بإحاطتهم علماً بفعالية وكفاءة العمليات وموثوقية التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها.

يضع مدير التدقيق الداخلي خطط تدقيق تستند على المخاطر لتنفيذ مسؤوليات التدقيق الداخلي. ويتضمن العمل برنامج تدقيق شامل يوفر ضمانات وخدمات استشارية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة في الشركة. السيد محمد المطري يشغل هذا المنصب.

اللجنة التنفيذية: تجتمع اللجنة التنفيذية المؤلفة من الأفراد المذكورين أعلاه أسبوعياً لمعالجة المشاريع المرتبطة ، واتخاذ الإجراءات الوقائية ، ومراقبة الأداء المالي ، وتقييم التقدم المحرز في المشاريع الرئيسية. يرأس هذه اللجنة الرئيس التنفيذي.

مكافآت الإدارة التنفيذية العليا :

بلغ إجمالي المكافآت للإدارة التنفيذية العليا خلال عام ٢٠١٩ (٤,٧٥٩,٣٧٤) ريال قطري

الإدارة التنفيذية الرئيسية المساهمة :

لايملك المدراء التنفيذيون الرئيسيون أية أسهم في الشركة.

٥- نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

٥-١ نظام الرقابة الداخلية

قام مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين بتحديد أهداف مستوى المؤسسة بما يتوافق مع رؤيتها ورسالتها واستراتيجياتها. وسعياً منها لتحقيق هذه الأهداف تواجه المؤسسة عددا من الأحداث والظروف التي قد تهدد تحقيق هذه الأهداف للشركة. وللحد من هذه المخاطر ، تم تصميم وتنفيذ نظام فعال للرقابة الداخلية.

ومن أجل تصميم نظام فعال ومناسب للرقابة الداخلية اعتمد مجلس إدارة المجموعة إطار كوسو للرقابة الداخلية. تم دمج إطار كوسو المعتمد مع نموذج خطوط الدفاع الثلاثة الموصى به من معهد المراجعين الداخليين لتعيين المسؤولية عن الواجبات المحددة في الإطار. باستخدام نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، يتم تحديد الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بالمخاطر والرقابة على المجموعات الثلاث التالية في المجموعة.

خط الدفاع الأول – خط الإدارة التشغيلية

يتم تعيين الإدارة التشغيلية للمجموعة وتتولى مسؤولية التعامل مع المخاطر الأولية والأساليب المتبعة لإدارة هذه المخاطر.

خط الدفاع الثاني - الرقابة الداخلية والوظائف الإشرافية

تشمل وظائف المراقبة والرقابة الداخلية في مجموعة المستثمرين القطريين ، على سبيل المثال لا الحصر ، اللجنة التنفيذية ، لجنة حوكمة الشركات ، لجنة سلسلة التوريد ، اللجنة الاستراتيجية والاستثمارية ، الرؤساء المستقلون، إلخ. إن إدارة المخاطر في الشركة مبنية على أساس مستقل لكل إدارة على حدا، بحيث تكون كل إدارة مسؤولة عن الإشراف ومراقبة عمليات المخاطر المتعلقة بها.

ثالثًا. خط الدفاع الثالث – التدقيق الداخلي

يتولى التدقيق الداخلي ويقدم تأكيدات مستقلة حول فعالية إدارة المخاطر والرقابة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٥-٢ إدارة المخاطر

تشكل إدارة المخاطر عنصرا أساسيا لإدارة الإستراتيجية للمجموعة، حيث توفر الإدارة عملية منهجية لتحديد المخاطر المرتبطة بأنشطة الأعمال الجديدة والحالية. اعتمدت المجموعة إطار عمل متكامل لـ COSO ERM لتحقيق أهداف الشركة فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وتماشياً مع هذا الاطار ، تم تطوير سياسة إدارة المخاطر واعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

يحتفظ كل مسؤول عن ملف بالمخاطر بسجل لتحديد المخاطر المادية التي تواجه المجموعة والضوابط الداخلية المعمول بها لإدارة تلك المخاطر أو تخفيفها. يقوم هؤلاء المكلفون بمراجعة وتحديث سجلات المخاطر بانتظام. تتم مراجعة سجل المخاطر سنويًا من قبل لجنة التدقيق والمجلس. تقوم الإدارة التنفيذية والتدقيق الداخلي بمراجعة طريقة تحديد وتقييم المخاطر والضوابط الداخلية في سجل المخاطر.

تتبع إدارة المخاطر في المجموعة نهجاً تصاعدياً ، أي أن كل مدير/مكلف بملف المخاطر مسؤول عن تحديد وتجميع وإعداد التقارير والإبلاغ عن المخاطر المتعلقة بوظائفهم ، والتي يتم دمجها وتقييمها والتعامل معها على مستوى المجموعة. إدارة المخاطر هي مسؤولية الجميع ، من مجلس الإدارة والمدير التنفيذي إلى الموظفين الأفراد داخل كل إدارة / قسم. يقوم كل مكلف بملف المخاطر في المجموعة بتحديد وتحليل وتقييم وقبول وقياس والتحكم في جميع المخاطر المالية وغير المالية التي قد يكون لها تأثير سلبي على أداء وسمعة الشركة. تضمن وظيفة إدارة المخاطر لدى المجموعة. أيضًا تطبيق سياسات وإجراءات ومنهجيات عن المخاطر بشكل مستمر لمعالجة المخاطر المختلفة وخاصة مخاطر الاستثمار ومخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

علاوة على ذلك ، يشارك مجلس الإدارة / اللجنة وفريق الإدارة التنفيذية في إنشاء عملية مخاطر مختلطة وتقديم الإشراف الدوري والتوجيه لوظيفة إدارة المخاطر. تخضع عمليات إدارة المخاطر لمزيد من التدقيق من قبل إدارة التدقيق الداخلي مع تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة.

٥-٣ التدقيق الداخلي

تعد وظيفة التدقيق الداخلي جزءًا لا يتجزأ من طبيعة الحوكمة في المجموعة. وتستمد صلاحياتها وتفويضاتها من ميثاقها الذي وافقت عليه لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. ويتبع التدقيق الداخلي وظيفياً لجنة التدقيق ويتبع إدارياً للرئيس التنفيذي.

قسم التدقيق الداخلي هو عبارة عن إدارة مستقلة توفر تأكيدات موضوعية. وأنشطة استشارية تهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات الشركة. فهي تساعد الشركة على تحقيق أهدافها من خلال تقديم نهج منظم ومنضبط قائم على المخاطر لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. في هذا الصدد ، تجري إدارة التدقيق تقييمات منتظمة وتقدم خدمات تأكيد واستشارات موضوعية ومستقلة.

حصل قسم التدقيق الداخلي في المجموعة خلال عام ٢٠١٨ على أعلى تصنيف «يتوافق بشكل عام» في تقييم الجودة الخارجي لقسم التدقيق الداخلي من قبل PWC . برايس ووتر هاوس كوبرز.

قسم التدقيق مسؤول عن المهام المحددة التالية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر.

• مراجعة ومراقبة إجراءات الرقابة المتعلقة بالشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاط.

• مراجعة تأثير عوامل الخطر على الشركة وفعالية وملاءمة النظم الموضوعة داخل الشركة في مواجهة أي تغييرات جذرية و / أو غير متوقعة في السوق.

• تقييم أي خطر تواجهه المجموعة أو أي خطر محتمل قد تواجهه.

• معالجة أي اقتراح وتوصية من أجل التخفيف من هذه المخاطر.

٥-٤ التدقيق الخارجي

وفقاً لقانون الشركات ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية ، تعيّن الجمعية العامة للمجموعة مدققًا خارجيًا بناءً على توصية لجنة التدقيق إلى مجلس الإدارة. وبناء على توصيات مجلس الإدارة، فقد تم رودل آند بارتنر كمدقق خارجي. وذلك خلال انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية العامة للمجموعة بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٩.

يتم تعيين المراجع الخارجي لمدة عام واحد ، قابلة للتجديد لمدة مماثلة بحد أقصى خمس سنوات متتالية.

يجب أن يكون المدقق الخارجي المعين مسجلاً في قائمة مدققي الحسابات الخارجيين لدى هيئة قطر للأسواق المالية ويتعين عليه الالتزام بأعلى المعايير المهنية. وأن يكون مستقلاً تمامًا عن الشركة وأعضاء مجلس إدارتها ولن يكون له أي تضارب في المصالح فيما يتعلق بعلاقته بالشركة.

يقدم المدقق الخارجي إلى الجمعية العامة تقرير المدقق الخارجي.

يلعب المدقق الخارجي في المجموعة دورًا أساسيًا في الشركة. وبالتالي ، يوفر المدقق الخارجي تأكيدًا معقولًا بأن البيانات المالية تمثل إلى حد ما المركز المالي والأداء المالي للشركة. ولضمان ما سبق، يقوم المدقق الخارجي بإجراء عمليات التدقيق بشكل مستقل عن الشركة، مما يسهم في تعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية للشركة.

يزود المدقق الخارجي أعضاء مجلس الإدارة بالمعلومات المتعلقة بأي خطر تتعرض له المجموعة وأي انتهاك محدد. وفي حالة حدوث أي انتهاك، يقوم المدقق الخارجي بإبلاغ السلطات المختصة على الفور مثل هيئة قطر للأسواق المالية.

٦-١ تعارض المصالح

تلتزم الشركة التزاما تاما بممارسة الأعمال التجارية بنزاهة واستقامة من أجل ضمان حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة بطريقة سليمة. تدرك المجموعة أهمية الحفاظ على مستويات عالية من الثقة بين جميع مساهميها. تمارس الشركة أفضل الجهود لإدارة أعمالها باحترام ونزاهة ومسؤولية .

تراقب المجموعة تعارض المصالح المحتمل على مستوى المعاملات والشركات. تعمل الشركة أيضًا على تعزيز الوعي بين موظفيها وأصحاب المصلحة لتجنب حالات تعارض المصالح الناشئة في المقام الأول. يتواصل هذا الجهد عبر الإدارات والشركات التابعة للشركة. توجد إجراءات للتعامل مع تعارض المصالح بطريقة عادلة وشفافة.

تلتزم الشركة بالقواعد التي وضعتها هيئة قطر للأسواق المالية باعتبارها القوانين واللوائح التي تحكم أعمال الشركة . فيما يتعلق بالمواقف التي قد تؤدي إلى تعارض المصالح، تدير الشركة سياسة تعارض المصالح والتي تتم مراجعتها عند الضرورة لمعالجة الثغرات المحتملة .

٧-١ حماية المساهمين

يعتبر الحرص على العدالة والمساواة في حقوق المساهمين من المبادئ الأساسية لضمان الحوكمة الفعالة للشركات، ويمثل هذا الحرص لدى الشركة أولوية شاملة وتسعى للتعامل مع مساهميها بمستوى عالٍ من النزاهة والشفافية والمساواة .

أحد الأهداف الرئيسية للشركة هو زيادة قيمة المساهمين من خلال استراتيجيات حكيمة ومستدامة. تدرك الشركة أن ضمان توفير حوكمة سليمة للشركات تضيف قيمة عبر أنشطتها وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة. تعد المحافظة على ثقة المساهمين والمستثمرين حجر الزاوية في جميع أنشطتنا.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة بشكل عام بالإضافة إلى الالتزام بمبدأ المعاملة المتساوية والعدالة للمساهمين ، يشكل جزءا هاما من مسؤوليتهم الجماعية .

تم وضع سياسة حماية المساهمين وفقًا لقانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية . والنظام الأساسي للشركة والقوانين واللوائح ذات الصلة. وتطمح مجموعة المستثمرين القطريين للوصول إلى ما هو أبعد من المعايير التي تحددھا اللوائح.

٧-١ حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية العامة

تتم دعوة المساهمين وتشجيعهم على حضور اجتماع الجمعية العامة السنوي. يوفر الاجتماع السنوي منتدى يتيح للمساهمين فرصة للاستماع إلى مجلس الإدارة والتواصل معهم بشأن المسائل المدرجة في جدول الأعمال.

وفقًا للمادة (١٣٨) من قانون الشركات ، والمادة (٣٢) من قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية والمادة (٥٧) من النظام الأساسي للشركة ، يحق للمساهمين الذين يمثلون ما لا يقل عن ٢٥٪ من رأس مال الشركة أن يطلبوا عقد اجتماع الجمعية العامة غير العادية. وفقًا للإجراءات المنصوص عليها في القانون والمادة (٣٢) من قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية ، يحق للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 1٠٪ من رأس مال الشركة طلب عقد اجتماع جمعية عمومية شريطة أن تبرز المسائل المثارة عقد هذا الاجتماع.

تضمن الشركة مراعاة حقوق المساهمين فيما يتعلق باجتماعات الجمعية وإجراءاتها. وتشمل هذه الحقوق، ولكن لا تقتصر على:

- إبلاغ المساهم بموعد ومكان انعقاد الجمعية وتلقي جدول أعمال الاجتماع قبل ١٥ يوماً على الأقل من تاريخ انعقاد الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يتم نشر التقارير المالية وتقارير مجلس الإدارة للشركة في صيفتين يوميتين محليتين (إحداها باللغة العربية)

- حضور اجتماعات الجمعية العامة والمشاركة في مداواتها
- مناقشة المسائل المدرجة في جدول الأعمال .

- الطلب، عندما يسمح القانون بذلك ، أن تدرج في جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة بعض المسائل التي ستناقش خلال اجتماع الجمعية.

- طرح الأسئلة على أعضاء مجلس الإدارة وتلقي الإجابات .

- يحق للمساهمين الاستئناف أمام الجمعية العامة إذا اعتبرت الإجابات غير كافية.

- التصويت على القرارات العامة، وتلقي المعلومات حول القواعد والإجراءات التي تحكم عملية التصويت.

- يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار يرى أنه يصدر لمصلحة فئة معينة من المساهمين أو يضر بها أو يجلب نفعاً خاصاً لأعضاء المجلس أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة.

- الحصول على محاضر اجتماعات الجمعية العامة في الوقت المناسب.

بالإضافة إلى ذلك، كما هو منصوص عليه في المادة ٣٢ من قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية يحق للمساهمين تعيين (كتابة و من خلال وكالة قانونية) مساهم آخر من غير أعضاء مجلس الإدارة لحضور الجمعية العمومية بالانابة عنه/ها. . شريطة ألا يقوم هذا المساهم عن طريق الوكيل بالتصويت على أكثر من (٥%) من أسهم رأس مال الشركة. و كيل المساهمين لديه الحق في المشاركة في التصويت وفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة والتعليمات التي تتلقاها من المساهم الغائب.

لا يُسمح للمساهمين من القصر بحضور اجتماعات الجمعية العامة ويمثلهم الأوصياء القانونيون و/ أو الممثلون المعينون حسب الأصول.

٧-٢ حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يمثل توزيع الأرباح المحققة أحد الخيارات المتاحة للشركة لإعادة القيمة إلى مساهميها. خلال اجتماع الجمعية العامة يقدم مجلس الإدارة توصيته بشأن توزيع الأرباح على مساهمي الشركة. يجب أن يعتمد هذا التوزيع على عدة عوامل مثل الأداء العام للشركة خلال العام ، والنتائج المالية ومتطلبات النقد والسيولة في المستقبل، وكذلك ظروف السوق العامة والعوامل الأخرى التي يعتبرها المجلس ذات صلة. وفقاً لسياسة الشركة في توزيع الأرباح، ويتم تسليم الأرباح المعتمدة من قبل الجمعية العامة للتوزيع ، سواء كانت نقدية أو أسهم مجانية ، كحق للمساهمين المدرجين في السجل المحفوظ لدى شركة قطر للايداع المركزي للأوراق المالية.

٧-٣ حماية مساهمي الأقلية

تحرص الشركة على معاملة جميع المساهمين ، بما في ذلك الأقلية ، على قدم المساواة دون أي تمييز. حيث يتلقى جميع المساهمين نفس المعلومات بغض النظر عن عدد الأسهم التي بحوزتهم.

تضمن الشركة منح مساهمي الأقلية حقوقهم حتى يتسنى لهم الوصول إلى المعلومات والتعبير عن آرائهم.

ووفقاً للإجراء المنصوص عليه في المادة (٣٢) من قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية ، يحق لمساهمي الأقلية ممارسة حقوقهم الكاملة فيما يتعلق بمشاركتهم والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة. تتبنى الشركة طريقة التصويت التراكمي في انتخابات أعضاء مجلس الإدارة (لمزيد من المعلومات ، يرجى الرجوع إلى القسم ٣،٥ من سياسة حماية المساهمين) ، والذي يتيح فرياً للتمثيل العادل لمساهمي الأقلية في المجلس. علاوة على ذلك ، طبقت الشركة آلية لتقديم الشكاوى والإبلاغ عن أية انتهاكات أو مخاطر قد تهدد الشركة.

٨ - حقوق أصحاب المصلحة

تبدل الشركة باستمرار كل جهد ممكن للاعتراف بها كشريك أعمال جدير بالثقة يعمل وفقاً لقيمتها الأساسية ووفقاً للقوانين واللوائح ذات الصلة.

تلتزم الشركة بممارسة الأعمال التجارية بطريقة مسؤولة وشفافة ، وبحماية حقوق جميع أصحاب المصلحة ، وخلق القيمة والاستدامة من خلال الممارسات السليمة.

تحمي الشركة حقوق أصحاب المصلحة من خلال الحرص على:

- معاملة كافة أصحاب المصلحة بإنصاف دون أي تمييز.
- منح أصحاب المصلحة إمكانية الوصول إلى المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطتهم في الوقت المناسب وبشكل منتظم.
- حماية أصحاب المصلحة وفقاً لجميع القوانين واللوائح ذات الصلة.
- يتم التعامل مع مخاوف أصحاب المصلحة في الوقت المناسب.

أنشأت المجموعة سياسة الإبلاغ عن المخالفات لتصميم وخلق الوعي تجاه أية أحداث تحتاج أن يتم إبلاغها إلى الإدارة التنفيذية. دون ذكر هوية المبلغ ، وتهدف هذه السياسة إلى حماية الشركة ومساهميها وأصحاب المصالح، وتشمل هذه الحماية ، ولكن ليس على سبيل الحصر، حق أي موظف في الكشف عن أي سوء تصرف داخل الشركة مثل سوء استخدام أموال المجموعة أو سوء استخدام مواردها.

٩-٩ علاقات المستثمرين

تقدر مجموعة المستثمرين القطريين مساهميها وتدرك أهمية الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب.

يحرص مسؤول علاقات المستثمرين في الشركة على الحفاظ على ثقة المستثمرين في الشركة من خلال اتصالات واضحة ومنسقة بين الإدارة والمساهمين ومجتمع الاستثمار. يقوم موظف علاقات المستثمرين بتنسيق اجتماعات المساهمين وإصدار المعلومات ، وإدارة الاتصالات في حالة حدوث أزمة. قام مجلس الإدارة بتبني نهج لاتباع أفضل الممارسات في جميع الأوقات.

تدرك الشركة أن قاعدة المساهمين فيها متنوعة وبالتالي قد تختلف التوقعات. يتم على مدار السنة إصدار المعلومات المختلفة كما ونوعاً ، بما يتوافق مع اللوائح وما هو أبعد منها.

١٢- قيود المساهمين

وفقاً للمادة ٢٥ من قانون هيئة قطر للأسواق المالية لحوكمة الشركات ، تفصح الشركة عن قائمة المساهمين الرئيسيين الحاليين

المساهم	عدد الأسهم	النسبة المئوية
المسند ذ.م.م.	٥٩٠,٠٠٠,٠٠٠ تقريباً	تقريباً ٤٧,٤٥%
مجموعة إزدان القابضة من خلال شركاتها التابعة والأطراف ذات العلاقة	٣١١,٤٠,٨٩٠ تقريباً	تقريباً ٢٥,٠٢%

** وفقاً لقائمة المساهمين الواردة من شركة قطر للايداع المركزي للأوراق المالية QCSD في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩

تم عقد مؤتمر علاقات المستثمرين للإعلان عن الأرباح الربعية مع المديرين التنفيذيين للشركة والتحدث حول أداء المجموعة وطرح الأسئلة. يمثل الاجتماع العام السنوي أيضاً فرصة ثمينة لأصحاب المصلحة للقاء مجلس الإدارة وإدارة الشركات ، والاستماع إلى مراجعة مجلس الإدارة لأنشطة المجموعة ، والتعرف على خطط التطوير ، وطرح الأسئلة.

يمكن الحصول على المعلومات الحالية والتاريخية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، البيانات الصحفية والنتائج المالية وعروض المستثمرين بزيارة موقع الشركة على الإنترنت WWW.QATARIINVESTORS.COM / investor Relations

يرحب مكتب علاقات المستثمرين في المجموعة بالمساهمين ومجتمع المستثمرين ويدعوهم لارسال ملاحظاتهم ويرحب بأية استفسارات ويرجو التواصل على البريد الإلكتروني d.saliba@qatariinvestors.com

١٠- اجتماعات الجمعية العامة

اجتمع مساهمو المجموعة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية الذي عقد يوم الأربعاء ٢٠ فبراير ٢٠١٩ . تحت إشراف ممثلي وزارة الاقتصاد والصناعة وبحضور مدقق الحسابات لدى المجموعة ، ديلويت. تم عقد هذا الاجتماع وفقاً لمتطلبات قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات. قدم مجلس الإدارة إلى المساهمين خلال الاجتماع التقرير السنوي لعام ٢٠١٨، الذي تضمن أداء الشركة لذلك العام وكذلك استراتيجية العمل للسنة القادمة

١١ - اجتماع الجمعية العامة غير العادية

اجتمع مساهمو المجموعة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية يوم الأربعاء الموافق ٣٠ يونيو ٢٠١٩ . تم عقد هذا الاجتماع وفقاً لمتطلبات قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية وقانون الشركات.

١٣- متطلبات الإفصاح

تماشياً مع المادة (٤) من قانون حوكمة الشركات في هيئة قطر للأسواق المالية ومن أجل دعم معايير الإفصاح العالية ، تتبع المجموعة الإجراء التالي:

- تحرص الشركة على التأكد من أن أية معلومات تم الكشف عنها باستمرار هي معلومات دقيقة وواضحة وموثوقة.
- في هذا السياق، أنشأت الشركة لجنة حوكمة الشركات (CGC) والتي تم تفويضها لضمان امتثال الشركة لقواعد حوكمة الشركات.
- تساعد الإدارة القانونية واللجنة المذكورة أعلاه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارات الشركة ذات الصلة على فهم أدوارهم ومسؤولياتهم المتعلقة بمتطلبات الإفصاح .

وتلتزم مجموعة المستثمرين القطريين بالكشف (عند الاقتضاء) عن أي انتهاك حدث خلال السنة المالية وفقاً لل قواعد واللوائح المطبقة مع تطبيق التدابير لتجنب تكرار أحداث مماثلة .

بالإشارة إلى المادة ٥٢ من قانون هيئة قطر للأسواق المالية لطرح وإدراج الأوراق المالية المتعلقة بالإفصاح عن الدعاوى القضائية للشركة ، يرجى الرجوع إلى البيان المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

١٤- المسؤولية الاجتماعية للشركات

تماشياً مع رؤيتنا وتأكيد التزامنا تجاه المجتمع بشكل فعال، ترى المجموعة أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي الركيزة الأساسية لبيئة الأعمال. وبالنسبة للمجموعة فإن أنشطة حوكمة الشركات و المسؤولية الاجتماعية للشركات داخل المجموعة كلاهما يركزان على تبني الممارسات الأخلاقية في أعمال المجموعة وإثبات الالتزام تجاه أصحاب المصلحة.

طرحت المجموعة خلال عام ٢٠١٩، بعض المبادرات لإثبات التزامها القوي تجاه المسؤولية الاجتماعية للشركات

أ. المشاركة في الأنشطة الاجتماعية

اليوم العالمي للرجال

شاركت المجموعة في دعم الاحتفال باليوم العالمي للرجال من خلال إحدى شركاتها التابعة، يوروبكار في قطر، وذلك بإطلاق الشوارب خلال شهر نوفمبر بهدف رفع مستوى الوعي بالقضايا الصحية للرجال، مثل سرطان البروستات وسرطان الخصية.

اليوم العالمي للبيئة

تدرك مجموعة المستثمرين القطريين التغير الحاد في المناخ وأهمية تقليل انبعاثات الكربون والتخلص من مياه الصرف. ولذلك، أظهرت المجموعة التزامها نحو اليوم العالمي للبيئة من خلال أنشطتها للتوعية بالمسؤولية المجتمعية تجاه غاز الكربون وذلك بإطلاق شعار «نحو بيئة خضراء»، الذي بدأته

إحدى شركاتها التابعة، شركة الخليج للأسمنت، وذلك في مصنع أم باب، حيث شارك المدراء والموظفون في زراعة الأشجار حول المصنع للحد من انبعاثات الكربون ومياه الصرف.

الشهر العالمي للتوعية بسرطان الثدي

دعمت المجموعة أنشطة شهر أكتوبر للتوعية بسرطان الثدي وهي حملة سنوية لزيادة الوعي بالمرض وجمع الأموال اللازمة للبحث في أسبابها وتوفير الوقاية والتشخيص والعلاج من خلال إرتداء ملصقات «مرحبا» الورقية وشارك موظفو يوروبكار في تقديم الدعم اللازم للتوعية بخطورة هذا المرض.

الفعاليات الثقافية والتعليمية

نجوم العلوم

ساهمت مجموعة المستثمرين القطريين في برنامج (نجوم العلوم)، البرنامج التلفزيوني الرائد في الوطن العربي، من خلال إحدى شركاتها التابعة شركة الخليج للأسمنت. فقد أطلقت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، برنامج نجوم العلوم من أجل تمكين المبدعين العرب من تطوير حلول تكنولوجية لمجتمعهم، مما يعود بالنفع على صحة الناس وأنماط حياتهم والمساعدة في الحفاظ على البيئة. قدمت شركة الخليج للأسمنت الدعم الفني لحسام أبو غالي أحد المتسابقين، الذين وصلوا إلى النهائيات في هذا الموسم. استخدم المتسابق حسام أبو غالي الألواح الخرسانية في تقديم ابتكاره الذي يسهم في توفير استهلاك الطاقة وتحسين كفاءة توزيع الهواء البارد.

بطولة الكريكيت

شاركت «المستثمرين القطريين» كراعي رئيسي لبطولة الكريكيت التي نظمتها شركات الشحن مؤخراً في قطر ، من خلال إحدى شركاتها التابعة، مجموعة المستثمرين القطريين للخدمات البحرية. أقيمت البطولة في المجمع الرياضي بمدينة مسيديد. وشارك في البطولة ١٢ فريقاً خاضوا ما يقرب من (٢٦) مباراة.

حفل موسيقي – «Manjanipoonilavu»

شاركت المجموعة كراعي فضي للحفل الموسيقي الرائع- «Manjanipoonilavu» والذي تم تنظيمه في الصالة المغصاة بمقر الاتحاد القطري لكرة الطائرة. قامت شركة يوروبكار، إحدى الشركات التابعة لمجموعة المستثمرين القطريين، بتوفير خدمات النقل للفنانين المشاركين في الحفل.

تماشياً مع أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ ، تؤكد المجموعة من جديد التزامها تجاه المجتمع من خلال مواصلة أنشطتها المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات لعام ٢٠٢٠ .

١٥- التنمية المستدامة

تؤمن مجموعة المستثمرين القطريين بتحمل المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع

نسعى، من خلال خدماتنا، إلى تمكين الاندماج الاقتصادي والاجتماعي في الشركة، عن طريق مساعدة العملاء على تحقيق تطلعاتهم. وهذا يساعدنا على رفع مستويات المعيشة ومساعدة المجتمع على نطاق أوسع، وهو أحد أهدافنا كشركة.

لدى الشركة موظفون يمثلون أكثر من ٢٠ جنسية مختلفة ويعملون معا في قطر، وهذا التنوع هو مصدر فخر لنا. فنحن نعمل في جو من الاحترام والدعم المتبادل ونتقاسم نفس القيم التي تميز الشركة ونهجنا في ممارسة الأعمال.

نحن ملتزمون بحماية البيئة والصحة والسلامة ، والحد من التغيرات المناخية والحفاظ على الطبيعة. هدفنا هو ضمان التحسين المستمر تجاه البيئة، وذلك من خلال استخدام

الطاقة والموارد الطبيعية بشكل أكثر كفاءة، وتقليل إنتاج النفايات وانبعاثات الهواء ، وتقليل تصريف المياه أيضاً مع البحث عن طرق للحفاظ على التراث والمناظر الطبيعية والتنوع البيولوجي.

فبالإضافة إلى امتثالنا للقوانين المحلية في هذا الشأن، فإن مجموعة المستثمرين القطريين تعمل وفق مبادئ التنمية المستدامة.

واصلت المجموعة تحقيق أهدافها فيما يتعلق بمسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي لهذا العام من خلال دعم العديد من المبادرات التي تهدف إلى المساهمة في دعم التنمية داخل البلاد.

علاوة على ذلك ، فإن الفعاليات التي شاركنا فيها تعكس توجهاتنا وتسلسل الضوء على أنشطتنا في المجالات المختلفة التي تدعم المسؤولية الاجتماعية للشركة.